

المتداول العربي للخدمات المالية والتدريب

قسم التحليلات والأخبار

التوقعات الأسبوعية لسوق العملات

المصدر: Dailyfx



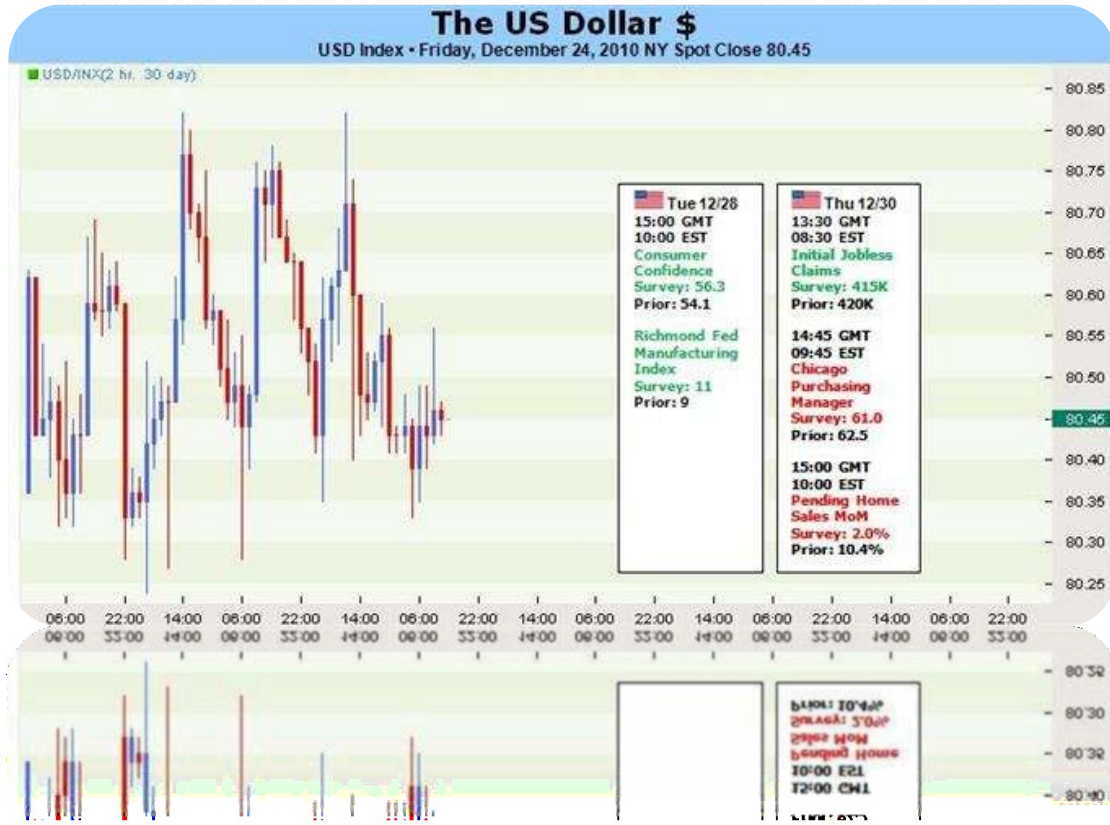
قسم التحليلات والأخبار

التقارير الأسبوعية

(توقعات)



الدولار الأمريكي يواجه زخم كبير من المخاوف مع ضعف في معدل السيولة (توقعات محايدة)



الأسباب:

- انعكاس اتجاه شهيبة المخاطرة ينذر بموجات عاتية من التذبذب في حركة سعر اليورو.
- نموذج الشموع اليابانية يشير إلى تطلعات غير محددة الاتجاه للدولار الأمريكي.

أنهى الدولار الأمريكي تعاملات الأسبوع الماضي على نفس الحالة التي انتهت إليها تعاملاته في الأسبوع السابق على صعيد التداول في سوق العملات. على الرغم من ذلك، نرى أن زوج (اليورو / دولار) قد تلقى الكثير من الضغوط على مدار تعاملات الأسبوع الماضي فيما يتعلق بموقفه بين العملات المكونة لمؤشر الدولار. فقد جفت الأسواق من السيولة مما انعكس سلباً على الدولار الأمريكي واليورو، أكثر عملات العالم سيولةً، في نفس الوقت حيث أطاحت الاحتياجات الضرورية من السيولة ومحاولات الدول والكيانات الكبرى لتدبيرها بجهود المتداولين التي استهدفت تحريك المياه الراكدة التي يعاني منها الزوج وإحداث قدر من التذبذب يسمح

بتحقيق الأرباح. يفسر ذلك حالة النشاط التي عاشتها بقية أزواج الدولار (الإسترليني / دولار، الأسترالي / دولار، الدولار / ين، الدولار / فرنك) وغيرها من الأزواج التي ارتفعت إلى مستويات غير مسبوقة الأسبوع الماضي مما يشير إلى أن الدولار الأمريكي ينتظر ولادة اتجاه جديد يتحكم في تحركاته على مدار الأسبوع القادم.

وإذا كنا بصدد تحديد اتجاه واضح تسلكه عملة الاحتياط، فأول ما يمكن القيام به هو توجيه اهتمامنا إلى حقيقتين تقعان على جانب كبير من الأهمية هما؛ أن الاتجاهات الحالية لسير العملات تتسم بالضعف الشديد. وسواءً كان اتجاه الدولار الأمريكي سوف يتخذ الاتجاه الصاعد أو الهابط، فهناك حقيقة تشير إلى أن معدل السيولة في أسواق المال منخفض للغاية. هذا ولا يعد من الغريب أو المفاجئ أن نذكر حالة السيولة وما تتسم السيولة به من ضعف شديد في الوقت الراهن في سوق العملات. في ضوء هذه الحقيقة، تجدر الإشارة إلى أن حالة مماثلة من ضعف التحركات يتعرض لها (اليورو / دولار).

وعندما نعلم بأن الزوج يتكون من أكثر العملات، اليورو والدولار الأمريكي، تظهر الحاجة الشديدة لقوة من نوع خاص في تدفقات السيولة حتى يمكن تحريك الزوج في اتجاه واضح إلى أعلى أو إلى أسفل. فبدون خروج ودخول تدفقات رؤوس الأموال من وإلى أسواق السندات الحكومية وأسواق الأسهم في الدول المتقدمة ونظيراتها في دول الاقتصادات الناشئة وأسواق السلع، لن يقدم الزوج على أي تحرك عنيف صعودًا أو هبوطًا. لذلك نتوقع أن تقع تطلعات الدولار الأمريكي على صلة وثيقة بعطلات نهاية العام وما ينتج عنها من ضعف السيولة في الأسواق حتى نهاية الأسبوع الجاري.

جدير بالذكر أنه على مدار الشهر الماضي، ازدادت مخاوف تباطؤ الاقتصاد العالمي وأداء أسواق المال إلى حد كبير. فليست الولايات المتحدة وحدها هي التي تنتظر تباطؤ النشاط الاقتصادي وضعف معدلات العائدات على المدى القريب، فحول الاقتصادات الرئيسية كلها



تشارك الولايات المتحدة هذه المخاوف علاوةً على تطلعاتها الاقتصادية التي تشير إلى أنها في طريق العودة إلى الركود مرةً أخرى وأنها أيضاً في طريقها إلى تكوين فقاعات جديدة. وعلى الصعيد الأوروبي، هناك تهديدات كثيرة تقف حائلاً أمام تقدم أسواق المال العالمية في مقدمتها أزمة الدين السيادي وما أسفرت عنه من اعتمادية كاملة على أموال التحفيز والمساعدات المالية وفشل دول منطقة اليورو التي تواجه مشكلات العجز المالي المتضخم في الوصول إلى طرق توفر من خلالها تدفقات أموال للخروج من هذه الأزمة. يتزامن ذلك مع مخاوف الصين من ارتفاع معدل التضخم وتلك المخاوف حيال فقاعة الإسكان المحتملة والتي دفعتها إلى القيام بجهود حثيثة لطرد السيولة من الأسواق لتفادي تكون الفقاعة العقارية في البلاد والحد من التضخم. كل هذا وغيره من مخاوف من الممكن أن يلعب لصالح الدولار الأمريكي. على الرغم من ذلك، قد يؤدي اهتمام وتركيز البنوك المركزية على توفير احتياجاتها من السيولة من خلال اللعب في أسواق المال بدلاً من استخدام بدائل أخرى إلى تدهور وضع الدولار الأمريكي.

الأسباب:



- (الدولار / ين) يتمكن من محو التراجع الناتج عن قراءة الوظائف المتوافرة في القطاع غير الزراعي الأمريكي.
- قراءة النمو الياباني في الربع الثالث رجعت إلى ارتفاع.
- البيانات اليابانية تشير إلى تباطؤ الطلب على الصادرات والاستمرار في موجة الانكماش.

تراجع الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي في أعقاب ارتفاع عائدات سندات الخزنة الأمريكية أدى إلى ارتفاع الدولار الأمريكي نظرًا لارتفاع الطلب على السندات. على الرغم من ذلك، من الممكن أن تتغير حركة السعر بسبب التعرض لعددٍ كبيرٍ من التذبذب في الأسبوع القادم وسط حالة من الترقب آخر قرارات الفائدة الفيدرالية الأخير في ٢٠١٠. وحيث فشل (الدولار / ين) في اختبار أعلى مستويات نوفمبر عند ٨٤,٣٩، من الممكن أن نرى الزوج يتحرك عرضياً الأسبوع القادم. وربما تؤدي أي تصريحات متشائمة تخرج من جانب لجنة الفيدرالي على مدار الأيام القادمة إلى ظهور كسر للمستويات الحالية في الاتجاه الهابط لـ (الدولار / ين) وذلك تأثرًا باستمرار برنانك، رئيس الفيدرالي، على موقفه الذي يركز من خلاله على أهمية المزيد من إجراءات التسهيل النقدي.

وحيث ينفى البنك المركزي في الوقت الحالي وجود أي شكوك في تحقيق التعافي المستدام للاقتصاد الأمريكي، نرى أن الفيدرالي لا زال متمسكًا بتوجهات حذرة للغاية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وسط تكهنات بإضافة المزيد من إجراءات التسهيل النقدي مما يعمل على إصابة الدولار الأمريكي بالمزيد من الضعف، وهو ما يمكن أن يحدث في ضوء حالة الضعف في

القطاع الخاص الأمريكي، خاصةً بعد تعهد الفيدرالي بالحفاظ على معدل الفائدة عند المستويات الحالية القريبة من الصفر من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي في البلاد.

ومع تكون قمة المدى القصير لزوج (الدولار / ين) في أوائل ديسمبر، يكون قرار الفيدرالي من أهم المؤثرات في حركة سعر الزوج والذي من الممكن أن يحول دون تقدم الزوج وإجباره على التراجع في الاتجاه المعاكس. كما يمكن أن يؤدي ارتفاع الين هو الآخر إلى المزيد من تراجع الزوج علاوة على إمكانية إجبار هذا الارتفاع بنك اليابان على التدخل في سعر الصرف استعدادًا لمواجهة الرفع المحتمل للفائدة الصينية قبيل بداية ٢٠١١. كما من الممكن أن يسهم تباطؤ التجارة العالمية الذي حدث مؤخرًا، والذي انعكس سلبيًا على النمو الياباني ليتخذ الاتجاه الهابط، من الممكن أن نرى بنك اليابان مجبرًا على البحث عن إجراءات بديلة لتحفيز الاقتصاد مواجهًا في طريقه إلى ذلك ضغوطًا حادة تدفع به نحو إضعاف العملة المحلية لدعم الصادرات.